

## باسم الشعب

## أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي:

بعد الاطلاع على الدعوى المرفوعة بتاريخ 2001/1/16 الى المحكمة الابتدائية بالمهدية من المدعي : محمد بن سالم بن نصر القاطن بشارع الحبيب بورقيبة. المعاطي الشمالية شربان.

ضـــــــد/ الشركة القومية لاستغلال و توزيع المياه في شخص ممثلها القانوني القاطن بمقر اقليمها بالمهدية.

و على القرار الصادر عن المحكمة المذكورة بتاريخ 2001/4/30 بارجاء النظر في القضية و احالة ملفها على مجلس تنازع الاختصاص للبت في مسالة الاختصاص القضائي.

و بعد الاطلاع على قرار مجلس التنازع الاختصاص عدد 43 المؤرخ في 2001/12/11 و القاضي بعدم قبول الاحالة.

و بعد الاطلاع على الحكم الوقي الصادر عن المحكمة الابتدائية بالمهدية بتاريخ 2002/3/18 تحت عدد 9140 بارجاء النظر و الاحالة على المجلس للبت في مسالة الاختصاص.

و بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الاختصاص و المتعلق بتعيين السيد التجاني عبيد عضوا مقرا لتهيئة القضية .

و بعد الاطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في 2002/6/21 و الذي ضمنه ملحوظاته بشاها.

و بعد الاطلاع على القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية و المحكمة الادارية و احداث مجلس

التنازع.



و بعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي:

### من الوجهة الشكلية /

حيث كانت الاحالة مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل السابع من القانون الاساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 و تعين لذلك قبولها من هذه الناحية .

### من الوجهة الواقعية /

حيث تفيد وقائع القضية كما جاء بالقرار الوقي الصادر عن المحكمة الابتدائية بالمهدية في 2002/3/18 تحت عدد 9140 ان المدعي محمد بن سالم بن نصر عرض لديها ان على ملكه جميع العقار موضوع الرسم عدد 5071 والمتكون من القطعة عدد 3 من المثال المتعلق بهذا الرسم و المتولد عن مطلب التسجيل عدد 4015/93879 الكائن بمنطقة شربان والذي يسمح 43 ارا و 63 ص الا ان المطلوبة الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه قامت بمد قنوات الماء الصالح للشرب لمنطقة النفاتية عبر عقاره بدون امر انتزاع فالحقت اضرارا بالعقار وتسببت في حرمانه من المساحة التي تم تخصيصها لتمرير القنوات و طلب تكليف خبير لتقدير الصور الحاصل له و ذلك بتعويض قيمة الارض و تقديم ما فاته من ربح نتيجة عدم استغلال بقية المساحة المحيطة بالقنوات و حفظ حقه في التعليق على نتيجة ذلك و تغريم المطلوبة باجرة الحمامة و اتعاب التقاضي .

فردت المدعي عليها بواسطة نائبها بعدم اختصاص المحكمة المتعاهدة عملا بالفصل 3 من القانون عدد 38 المؤرخ في 3/6/1996 و الذي ينص على انه ليس للمحاكم العدلية ان تنظر في المطالب الرامية الى الغاء القرارات الادارية او الاذن باية وسيلة كانت تعطيل مرفق عمومي و طالما ان المطلوبة محدثة بموجب القانون المؤرخ في 2/7/1968 وهي مؤسسة عمومية و تصرفها في اطار قواعد القانون العام وهي مكلفة بتنفيذ مرفق عمومي و هو ما يترها مترلة العمل الاداري و تبعا لذلك فان اختصاص النظر معقود لجهاز القضاء الاداري فقد نص الفصل 17 جديد من القانون المتعلق بالمحكمة الادارية انما تختص في الدعاوي المتعلقة بالعقود و الدعاوي الرامية الى جعل الادارة مدينة من اجل اعمالها الادارية غير الشرعية او من اجل الاشغال التي اذنت بها من اجل اضرار غير عادية.



فقررت المحكمة بتاريخ 9140 بتاريخ 2002/3/18 ارجاء النظر و الاحالة على المجلس للبت في مسالة الاختصاص القضائي.

### من الوجبة القانونية :

حيث تبين من المضروفات بالملف ان النزاع يتعلق بطلب الزام الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه بتعويض الضرر الحاصل منها نتيجة تمريرها لقنوات الماء الصالح للشراب بعقار المدعي.

وحيث اقتضى الفصل الأول من مجلة المياه الصادرة بموجب القانون عدد 16 لسنة 1975 المؤرخ في 1975/03/31 ان قنوات المياه والآبار والأحواض المستعملة من طرف العموم وكذلك توابعها تتبع الملك العمومي للمياه .

وحيث جاء بالفصل الثاني من القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 1968/07/02 المتعلق باحداث الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه كيفما تم تنقيحه بالقانون عدد 21 لسنة 1976 المؤرخ في 1976/06/21 ان الشركة المذكورة مكلفة باستغلال وصيانة التجهيزات وتجديد المنشآت وتصفية وتوزيع الماء.

وحيث يخلص مما ذكر ان الشركة المقام ضدها وان كانت " مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية " وخاضعة للتشريع المتعلق بالشركات الخفية الإسم ومصنفة كمؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة ادارية والتي تعتبر منشآت عمومية وفقا للأمر عدد 2378 المؤرخ في 1999/10/27 المنقح للأمر عدد 564 المؤرخ في 1997/03/31 فان الضرر المنسوب اليها نتيجة تمريرها لقنوات الماء الصالح للشراب التي في حفظها يعتبر صادرا عنها في اطار تنفيذها لمرفق عام وبهدف تحقيق "مصلحة عامة " مما يضفي على اعمالها تلك صبغة "الخلل المرفقي " ويبرر مساءلة الإدارة عن اتيانه.

وحيث انه وازافة لما ذكر فان الضرر موضوع المنازعة قد ترتب عن منشأة عمومية " مما يجعل المسؤولية المتولدة عنه خاضعة لذات نظام المسؤولية الناتجة عن الأشغال العمومية تجاه الغير والذي يكتسي بطبيعته الصبغة الإدارية.


وحيث نص الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 ان المحكمة الإدارية تختص بالنظر في دعاوى مسؤولية الإدارة المنصوص عليها بالقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1972/06/01 فيكون تأسيسا على ذلك الإختصاص بالنظر في النزاع الراهن معقودا لجهاز القضاء الإداري.


## ولهذه الأسباب

قرر المجلس ان النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء الإداري.  
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 09 جويلية 2002 عن مجلس  
تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة  
الإدارية.

وعضوية السادة : محمد رؤوف المراكشي والتيجاني عبيد ومحمد النفيسي ومحمد  
القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله بحضور كاتبة الجلسة السيدة : صباح  
فرحات اسماعيل.

## وكرر في تاريخه

كاتبة الجلسة  
صباح فرحات اسماعيل  


العضو المقرر  
التيجاني عبيد  


الرئيس  
الطيب اللومي  
